تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات الليبية لتحقيق التميز في البحث العلمي

*أ.خالد محمد فرج

الملخص :

لقد أصبحت المعرفة محرك للاقتصاد والتقدم الاجتماعي، والسلاح الفعال لأي مؤسسة من المؤسسات إذا أدارته بشكل جيد، ومن هنا بزغت أهمية إدارة المعرفة والتي تعمل على تنظيم ما لدى المؤسسات من خبرات ومهارات ومعارف للاستفادة منها في تحقيق أهدافها، ومساندة عملية صنع القرار، وتحقيق الإبداع والابتكار، ومن ثم تحقيق التميز والميزة التنافسية ، لهذا لم تعد رسالة الجامعات في العصر الحاضر مقتصرة على الأهداف التقليدية ، بل امتدت الرسالة لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة هو أن تتفاعل مع المجتمع لبحث حاجاته وتوفير متطلباته ، والوصول إلى مراتب عالية في الابتكار والتقدم التقني والتكنولوجي، ولا يتم ذلك إلا بتنشيط حركة البحث العلمي ، وفتح قنوات التعاون والتنسيق والاتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة ومن هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم إدارة المعرفة واهدافها بالجامعات ، ومعرفة مبررات تحول الجامعات الليبية الى ادارة المعرفة ، و ابراز دور إدارة المعرفة في تحقيق التميز البحث العلمي ، ورصد تجارب بعض الجامعات في دول أخرى في مجال تطبيق إدارة المعرفة ، وقد أسفرت نتائج البحث عن وجود تحديات تواجه الجامعات الليبية في تطبيق ادارة المعرفة ترتبط بنواحي ماليه وفنية وتنظيمية ، وقد أوصى البحث بجملة من التوصيات يمكن من خلالها تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات الليبية لتحقيق التميز في البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية : **إدارة المعرفة ، الجامعات الليبية ، البحث العلمي**

المقدمة :

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تزايداً في كم ونوع بعض المتغيرات العالمية ، التي تركت أثراً بالغاً في منظومة التعليم وحتمت ضرورة تفاعل الجامعة مع هذه المتغيرات المتمثلة في الثورة التكنولوجية والثورة المعرفية، وثورة الاتصالات، وثورة التكتلات الاقتصادية، تلك المتغيرات تولد عنها ما يطلق عليه" مجتمع المعرفة "وهو المجتمع الذي يقوم على إنتاج المعرفة ونشرها، لأن المعرفة أصبحت قوة وثروة تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول ،حيث أصبحت هناك ضرورة لإعداد وتأهيل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات عصر العولمة، كما أضحت عملية ملاحقة الجامعات لهذا التقدم العلمي والتكنولوجي واحدة من أبرز وظائفها في هذا القرن والتي تقوم على التخصص المعرفي والمهني، وجودة الجهد التعليمي الذي تبذله ،ويستدل الذاهبون للأخذ بتبني فكرة مجتمع المعرفة بتقدم اليابان وفنلندا الفقيرتان في الموارد الطبيعية والغنيتان بالعلماء والمخترعين والمفكرين، ويرون هو الاصل في كل تقدم اقتصادي ورفاهية اجتماعية، ولقد اولت الدول المتقدمة العناية الكافية والاهتمام البالغ بالبحث العلمي الامر الذي مكنها من التوصل إلى حلول ناجحة لكثير من المشكلات على عكس ما نجده في كثير من الدول العربية تحتاج الجامعات فيها إلى تخطيط وتنظيم علمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتكون أسوة بالجامعات في الدول المتقدمة تقنياً وتلبية متطلبات

* محاضر– قسم الادارة والتخطيط التربوي– كلية التربية – جامعة سرت

التنمية ، فالملاحظ حالياً عند تصنيف الدول من حيث التقدم التقني نجد أن كثير من الدول العربية يأتي تصنيف جامعاتها في مراتب متأخرة من حيث ابتكار التقانات وتطبيقها، ذلك أن من ضمن أسباب هذا التأخر عدم توظيف رسالة الجامعات البحثية توظيفاً فاعلاً إيجابياً كما أن ضعف القدرات والبنى التحتية الداخلية في كثير من الدول العربية يحول دون تبني الأنماط التي ابتكرتها الدول المتقدمة صناعياً، الأمر الذي يجعل البحث العلمي لا يواكب احتياجات ومتطلبات المجتمع، وفي هذا الإطار يأتي هذا البحث المتواضع لمحاولة تطوير الجامعات في ضوء فلسفة إدارية تعد من حديثة نسبياً، ألا وهي إدارة الجودة المعرفة.

مشكلة البحث :

تعتبر الجامعات أكثر المؤسسات ملاءمة لتبني إدارة المعرفة وتطبيقها لأنها تزخر برصيد هائل من البنية الأساسية المعرفية القوية، في الوقت الذي فرض عليها مجتمع المعرفة أدوراً ومهاماً لعل من أهمها إنتاج وتطبيق المعرفة عن طريق الاستثمار في البحث العلمي لخدمة قضايا ومشكلات المجتمع العديدة سواء على الجانب الاقتصادي أم الاجتماعي فهو يشكل ركيزة أساسية للتنمية البشرية في المجتمع، وضرورة حتمية لتطوير التعليم وتحديثه وحل مشكلاته، الأمر الذي يفرض على الجامعة أن تولي مزيد اً من الاهتمام بالبحوث العلمية وتوفر لها احتياجاتها والإمكانات اللازمة لتحقيق أهدافها البحثية، بما يساعد على زيادة فعاليتها في تحقيق تغير ملموس في الواقع العملي، ويأتي تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات من المداخل التي تسعى إلى الاهتمام والاعتناء بها، حيث تهتم إدارة المعرفة بالكفاءات البشرية والخبرات العلمية الموجودة لدى الجامعة والسعي لاكتشافها، والعمل على الارتقاء بها، و إذا كانت الجامعة هي من يوكل اليها القيام والاشراف على البحث العلمي لسنوات عديدة، فهي بحاجة الآن لمدخل أكثر تنظيماً لإدارة المعرفة لتتمكن من الانتقال من مستوى الإدارة التقليدية، إلى إدارة أكثر فاعلية تشجع عمليات تنمية المعرفة ونشرها وتطبيقها من أجل تحسين أداء البحث العلمي وإنتاجيته والوصول به إلى درجة من التميز والابتكار، فتطبيق إدارة المعرفة في مجال البحث العلمي يعتبر من متطلبات هذا المرحلة التي تبرز فيها أهمية رأس المال الفكري والمعرفي كما انها اكثر المؤسسات حاجة إلى تطبيق إدارة المعرفة في إدارة انشطتها، ومجال البحث العلمي من أبرز المجالات حاجة لتطبيق إدارة المعرفة عليها لتطويرها وتحسينها، والتعليم الجامعي في ليبيا شأنه شأن الأنظمة التعليمية في معظم الأقطار العربية ودول العالم الثالث يواجه تحديات ومشاكل مختلفة تفرضها طبيعة العصر التي تتصف بالتفجر المعرفي والثورة التقنية والتدفق المفرط في المعلومات وهذا يؤكده ما جاء في التقرير الوطني عن تطور التعليم في ليبيا المقدم الى مؤتمر التربية الدولي الدورة (48) المنعقد بجنيف25/ 11 / 2008 والذي جاء فيه "ان المجتمع الليبي يواجه تحديات جديدة جاءت من طبيعة تقدم المعرفة والتقنية في العالم،كبناء مجتمع المعرفة ، واقتصاد المعرفة، والتمكين من

مجتمع التقنية المتقدمة، والقدرة على التعامل مع عالم جديد قوامه سرعة الاتصالات، والابداع ، والابتكار والتقنية الرقمية، والصناعات، والتجارة الالكترونية فهي تحديات العولمة، وبناء مجتمع المعرفة، ايضاً بطء حركة التأليف، والترجمة، والنشر، والتي يمكن ان تشكل رافدا لتراكم المعرفة في مجالات كثيرة من بينها التعليم". [التقرير الوطني عن تطور التعليم في ليبيا: 2008: ص28]، كما اشار "تقرير الزيارات الاستطلاعية على الجامعات الليبية الحكومية الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عن الجامعات الحكومية عام 2013 ،أوضح أن الجامعات الحكومية الليبية غير قادرة على مواكبة التغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، بالرغم من كون الظروف الحالية مواتية، كما بين التقرير بأن أخطر تلك الأزمات اعتماد الجامعات صورة نمطية واحدة عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات التي فقدت كل جامعة بسببها استقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ، ومرونتها الإدارية والمالية وقدرتها على مواجهة التحديات والتي صنفها التقرير الى داخلية مثل البعد عن التخطيط الإستراتيجي والاكتفاء بالتخطيط قصير الأجل وعدم الاستقرار الإداري، والتغيير المستمر في لوائح ونظم الدراسة جعل من الصعب وضع خطط إستراتيجية وعدم توفر قواعد بيانات يمكن الاستناد عليها في استخلاص المعلومات واتخاذ القرارات بشكل صحيح ايضا عدم قناعة أو تقبل ثقافة الجودة من بعض القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات، وعدم إشراك مكتب ضمان الجودة وتقويم الأداء بالجامعات في المجالس الرسمية لعرض ومناقشة كل القضايا المتعلقة بالجودة وإيجاد برامج لتحفيز ومكافأة الأقسام والكليات والفروع المتميزة في تطبيق الجودة كما ان هناك عوز ونقص واضح في الموارد المادية اللازمة للإنفاق على البرامج والخدمات التعليمية ،وعدم اهتمام الجامعات بتطوير وربط برامجها الجامعية والعليا بمتطلبات سوق العمل وتحديات خارجية مثل نقص التشريعات واللوائح القانونية أو ضعفها إن وجدت لإرساء الجودة وضمانها في الجامعات وعدم استكمال مشاريع الصيانة المتوقفة وفي مقدمتها المكتبات المركزية، ووضع الخطط اللازمة لاستحداث مبانٍ جديدة،كما تطرق التقرير الزيارات الاستطلاعية والمشار إليه سابقًا، إلى أن الجامعات الليبية تعيش حالياً في ظل أزمة، هي في جوهرها أزمة ثقافة الجودة وضمانها بامتياز، أي أن تجلياتها المؤسسية والبرامجية في الجامعات ليست سوى أعراض، وأنها تستمد أسبابها الجوهرية من أرضيتها الفكرية الراجعة إلى وجود خلل في فهم وتطبيق وممارسة الجودة وضمانها "كما حدد التقرير أهم مواطن الضعف المتصلة ببعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية والتي تعرقل تأصيل الجودة وضمانها في الجامعات وهي "ضعف التكوين المهني لبعض أعضاء هيئة التدريس وعدم قيام الجامعات بإعداد وتجهيز دو رات تدريبية لغرض التنمية المهنية وعدم تقبل وجهات نظر الطلبة في القاعات التدريسية والتقليل من أهمية تلك الآراء والاعتماد على أسلوب الحفظ والتلقين وقيام بعض الأساتذة بتدريس

مواد غير متمكنين منها وعدم الالتزام بمواعيد المحاضرات وعدم تطوير المناهج والمقررات الدراسية والأزمات، فكانت النتيجة طغيان فكر واحد وممارسات واحدة وبرامج أكاديمية متقاربة فضعف الولاء والانتماء للمؤسسة الجامعية، وضعف التنافس الذي يبعث على النشاط والتحدي والمسؤولية، فانعكس ذلك على البيئة الجامعية بأكملها (تقرير الزيارة الاستطلاعية على الجامعات الليبية الحكومية 2013)،كما اكدت دراسة عبدالقادر التي اجرها بعنوان "دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية 2013" على ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل مما أدى إلى عدم التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات المجتمع في كافة المجالات وضعف الجامعة في تلبية هذه الاحتياجات، و ضعف الأداء البحثي والأكاديمي والعلمي لعضو هيئة التدريس الليبي بسبب الأعباء التدريسية التي يتحملها، وضعف مواكبة البرامج التعليمية للتطورات والتغيرات المحلية والعالمية، وعلى الرغم من قناعة الجامعات الليبية بأهمية نتائج البحث العلمي المنجز في مراكز البحث و المختبرات الجامعية ودوره في ابتكارات التقانية والتطوير، إلا أنه على حد علم الباحث لا توجد استراتيجية فاعلة للبحث العلمي لربط جهود الجامعات في مجال البحث العلمي بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ومن هذه المبررات تبرز مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي :

ما اهمية تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات الليبية لتحقيق التميز في البحث العلمي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما المقصود بإدارة المعرفة، وأبرز أهدافها في الجامعات؟
2. ما مبررات تحول الجامعات الليبية باتجاه إدارة المعرفة؟
3. ما المقصود بتميز البحث العلمي ودور إدارة المعرفة في تحقيقه؟
4. ما خبرات الجامعات بالدول الأخرى في إدارة المعرفة؟

اهمية البحث: إبرازه للدور الذي تلعبه إدارة المعرفة في تحقيق الجامعات ما ترنو إليه، من التميز عن مثيلاتها، مما يضمن لها المنافسة والاستمرارية يساعد الإداريين والأكاديميين على حدٍ سواء، وجعلهم قادرين على اعتماد المعرفة ونشر بحوث العلمية بفاعلية لمواجهة متطلبات العصر، وكذلك زيادة فاعلية الوحدات الإدارية والادارات المختلفة في الجامعة.

اهداف البحث :

يسعى هذا البحث لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها ما يلي:

1- توضيح مفهوم إدارة المعرفة واهدافها بالجامعات.

2- معرفة مبررات تحول الجامعات الليبية الى ادارة المعرفة.

3- ابراز دور إدارة المعرفة في تحقيق تميز البحث العلمي.

4- رصد تجارب بعض الجامعات في دول أخرى في مجال تطبيق إدارة المعرفة.

حدود البحث: يقتصر هذا البحث على مفهوم إدارة المعرفة وتطبيقه في إحدى مجالات الجامعة وهو مجال البحث العلمي ويرجع ذلك إلى احتلال البحث العلمي مكانة بارزة في تحقيق النهضة من خلال مساهمة الباحثين بإضافاتهم المبتكرة، ، كما أنه يمثل أهم أنشطة الجامعات الفكرية كما يعد من أهم ركائز التنمية البشرية، ودعامة تطوير المجتمع وتحديثه وحل مشكلاته، وتوفير السبل للارتقاء به .

مصطلحات البحث :

إدارة المعرفة: تعرف بأنها "الإدارة التي تهتم بتحديد المعلومات والمعارف اللازمة للمنشأة، والحصول عليها من مصادرها وحفظها وتخزينها وتطويرها وزيادتها " [علاء :2010: ص41]

التميز البحثي: هو"تميز الأداء البحثي من خلال جودة مدخلات منظومة البحث العلمي، وتفاعلها على النحو الذي يفضي إلى إنتاج معرفي وعوائد تسهم في ترقية المعرفة الإنسانية ، وفي مواجهة المشكلات التنموية في المجتمع" [عبدالناصر:2009: ص122]

منهج البحث :

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي في جمع المعلومات المتعلقة بالبحث من خلال البحث المكتبي المتضمن الكتب والمجلات العلمية والرسائل العلمية والمواقع الالكترونية ذات الصلة ووفقا لهذا المنهج سيتم تناول مشكلة البحث من خلال، المقصود بإدارة المعرفة، وأبرز أهدافها في الجامعة ومبررات تحول الجامعات اللبية في اتجاه إدارة المعرفة ،والمقصود بتميز البحث العلمي ودور إدارة المعرفة في تحقيقه، وخبرات الجامعات بالدول الأخرى في مجال تطبيق إدارة المعرفة .

اولا : المقصود بإدارة المعرفة وأبرز اهدافها بالجامعة :

من خلال الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بموضوع إدارة المعرفة يتبين وجود اختلافات في وجهات النظر المقصود بإدارة المعرفة، وترجع هذه الاختلافات لتنوع خلفيات الباحثين والعلماء والأساس الفكري لكل منهم، وفيما يلي نماذجا لهذه التعريفات المتعددة.

البعض ينظر إليها من منظور تكنولوجي، فيراها "تجسيدا للعمليات التنظيمية التي تبحث في تدابير قابلية تقنية المعلومات على معالجة البيانات وكذلك قابلية الابتكار والإبداع الفردي" وذهب فريق آخر للنظر إليها من منظور اجتماعي، وانطلق آخرون من المدخل الاقتصادي، أو على أساس رأس المال الفكري، لذلك تم تعريفها على أنها "العملية التي يتم بموجبها استخراج واستثمار رأس المال الفكري الخاص بالمنظمة، بهدف الوصول إلى قرارات تتصف بالكفاءة والفعالية والابتكارية، من أجل إكساب المنظمة ميزة تنافسية" [ايمان:2009: ص9] أما المنظور العملياتي لإدارة المعرفة، فيرى أنه" العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة والحصول عليها واختيارها وتنظيمها واستخدامها وتخزينها وتمثيلها وتفسيرها وتوزيعها لأغراض الاستخدام والتوعية والتعلم" [محمد:2012 :ص24] ولكي يتم البدء في خلق إستراتيجية لإدارة المعرفة فإن المنظمات تحتاج إلى بناء النظم من أجل الحصول على المعرفة الداخلية ونقلها للتوصل إلى ممارسات أفضل" [نهلة: 2005:ص17] واتجه مدخل آخر لتفسير إدارة المعرفة على أساس القيمة المضافة، فهو يركز على ما ينتج عن إدارة المعرفة من استثمارها وتحويلها إلى قيمة في التطبيق، فيراها على أنها "الاستراتيجيات التي تعظم من المواد الفكرية والمعلوماتية الظاهرة والضمنية من خلال عمليات تتعلق بإيجاد وجمع ومشاركة واعادة تجميع واستخدام المعرفة بهدف إيجاد قيمة جديدة من خلال تحسين الكفاءة والفاعلية الفردية والجماعية في عمل المعرفة لزيادة الابتكار واتخاذ القرار" [صبرية :2011 :ص88]

أنواع المعرفة:

إن المعرفة ليست نوعا واحدا متجانسا ونمطيا، وهذه حقيقة لأن المعرفة ليس لها شكل محدد، ولا يمكن أن توضع كلها في إطار واحد، فالمنظمة عندما تقدم منتجاتها أو خدماتها وخبراتها، فإنها لا تقدم إلا جزءا من معرفتها وهو الجزء القابل للنقل وللتجديد وعموما يقدم ميثيل زاك تصنيفا للمعرفة في المنظمات القائمة على المعرفة ويتمثل في:

1- المعرفة الجوهرية :هي النوع أو النطاق الأدنى من المعرفة الذي يكون مطلوبا في الصناعة، وهذا النوع من المعرفة لا يضمن للمنظمة البقاء التنافسي الطويل الأمد، وهي المعرفة الأساسية الخاصة بالصناعة لتقوم بدورها كسمة دخول إلى الصناعة.

2- المعرفة المتقدمة :وهي النوع أو النطاق الذي يجعل المنظمة تتمتع بقابلية البقاء، فمع أن المنظمة تمتلك بشكل عام المستوى نفسه، والجودة من المعرفة التي يملكها المنافسون، إلا أنها تختلف عن المنافسين في تعويلها على قدرتها على التميز في معرفتها لكسب ميزة تنافسية، وهذا يعني أن المنظمة ذات المعرفة المتقدمة تسعى لتحقيق مركز تنافسي في السوق عموما، أو التميز في شريحة سوقية عليهم من خلال المعرفة المتقدمة.

3- المعرفة الابتكارية :هي المعرفة التي تمكن المنظمة من أن تقود صناعتها ومنافسيها وتميز نفسها بشكل كبير عن منافسيها، فهذا النوع من المعرفة يجعل المنظمة قادرة على تغيير قواعد اللعبة نفسها في مجال صناعتها .

إن دور المعرفة والعمليات التي تتضمنها تقدم المفتاح الذي يؤدي إلى فهم إدارة المعرفة، وكيف تنفذ على أحسن وجه داخل مؤسسة ما .ويتفق المفكرون القياديون في هذا المجال على أن هذه العمليات وإن كانت تختلف في أهميتها حسب نمط المؤسسة، فإنها مع ذلك حاسمة لنجاح أي نظام من أنظمة إدارة المعرفة .

أبرز أهداف ادارة المعرفة في الجامعة:

تتنوع أهداف إدارة المعرفة باختلاف الجامعات التي توجد بها، والمجالات التي تعمل فيها، الا ان هناك مجموعة من الأهداف العامة التي تشترك فيها إدارة المعرفة في مختلف أنواع الجامعات ويحصرها نضال على النحو التالي:

- بناء قواعد معلومات لتخزين المعرفة وتوفيرها واسترجاعها عند الحاجة إليها .
- تسهيل عمليات تبادل ومشاركة المعرفة بين جميع العاملين في التنظيم .
- تحويل المعرفة الداخلية والخارجية إلى معرفة يمكن توظيفها واستثمارها في عمليات وأنشطة المنظمة المختلفة.
- تحسين عملية صنع القرار من خلال توفير المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، مما يساعد في تحقيق أفضل النتائج.
- الإسهام في حل المشكلات التي تواجه المنظمة والتي قد تؤدي إلى نقص كفاءتها أو هدر وقتها وأموالها.
- تطوير عمليات الابتكار بالمنظمة، وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة باستمرار .
- نشر وتبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات الداخلية والخارجية .
- الإسهام في تسريع عمليات التطوير بالمنظمة لتلبية متطلبات التكيف مع التغيير السريع في البيئة المحيطة بالمنظمة .

ثانيا : مبررات تحول الجامعات الليبية في اتجاه إدارة المعرفة:

تقوم الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي، إذ لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة والقيام بالتدريس، بل امتدت الرسالة لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة هو أن تتفاعل مع المجتمع لبحث حاجاته وتوفير متطلباته، وإن من ضمن أهم متطلبات المجتمع هو الوصول إلى مراتب عالية في ابتكار التقانات المتقدمة والتقدم التقني والتكنولوجي، ولا يتم ذلك إلا بتفعيل رسالة الجامعات في تنشيط حركة البحث العلمي، وربط البحث

العلمي في الدراسات العليا بقضايا التنمية وفتح قنوات التعاون والتنسيق والاتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة ولما كانت الجامعات في حاجة إلى إدارة تتصف بالتميز حتى تكون صالحة لقيادتها للمستقبل، لذلك يذكر الصاوي ستة مبررات لتطبيق إدارة المعرفة في الجامعات وهي :

1- الأعداد الكبيرة من المنتسبين إليها وتشعب ارتباطاتهم وحاجاتهم إلى اتصالات سريعة.

2- تنوع الأنشطة الجامعية وترابطها.

3- كثرة وتنوع وترابط الجهات تتطلب متابعة سريعة ودقيقة ، مثل قاعات التدريس وسائل المواصلات، المختبرات، المستودعات.

4- الحد من ازدواجية وجود قاعدة بيانات مركزية يمكن للأشخاص المخولين فقط من الوصول إلى أجزاء منها وفق احتياجات الجامعة.

5- وصول التغييرات في البيانات إلى مواضعها حال اعتمادها.

6- توحيد أسلوب العمل الإداري داخل الجامعة.

هذا على الصعيد العام اما على الصعيد الخاص فان الجامعات الليبية نجدها امام حتمية تبني ادارة المعرفة في ادارة انشطتها ووظائفها وتشير النتائج التي توصلت اليها دراسة عبدالقادر ودراسة رضوان الى ضرورة اعادة هيكلة الجامعات الليبية وذلك لمعالجة اوجه القصور بها والمتمثلة في النقاط التالية :

- ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل مما أدى إلى عدم التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات المجتمع في كافة المجالات والقطاعات وضعف قدرة الجامعة في تلبية هذه الاحتياجات

- ضعف مخرجات التعليم الجامعي وضعف محتوى مناهجه الدراسية مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل.

- التضخم في عدد المتعلمين على حساب نوعيتهم مما أدى إلى الزيادة في معدلات البطالة.

- ضعف الأداء البحثي والأكاديمي والعلمي لعضو هيئة التدريس الليبي بسبب الأعباء التدريسية التي أصبح يتحملها.

- قلة المهارات والقدرات التي يحتاجها العمل لدى بعض الخريجين بسبب الضعف في التدريب العملي أثناء الدراسة الجامعية.

- طرق التدريس المتبعة في بعض الكليات لم تتح للطلاب فرصة التدريب الكافي قبل الالتحاق بسوق العمل.

- ضعف مواكبة البرامج التعليمية للتطورات والتغيرات المحلية والعالمية.

– القصور في تطبيق الاساليب التكنولوجية في الادارة الجامعية.

– ضعف الامكانات المادية للجامعات الليبية.

– ضعف قدرة الجامعات الليبية على مواجهة المنافسة الوافدة وبطء استجابتها لمطالب التغيير والتطوير ضعف انظمة التعليم الجامعي على مواكبة التحولات الجذرية التي يشهدها العالم من حيث عولمة الاقتصاد والاتصالات.

من خلال هذه النقاط سالفة الذكر يتضح لنا اهمية ادارة الجامعات الليبية من خلال مدخل ادارة المعرفة لوضع الحلول الناجحة لهذه التراكمات من المشاكل والمعوقات ومن اجل النهوض بالتعليم الجامعي الليبي لان الجامعة في وقتنا الحاضر أصبحت مطالبة بمواجهة عدد كبير من المتطلبات والمتغيرات وفي هذا الصدد يوكد عادل على انها يجب أن تتسم بعدة سمات منها ما يلي:

- أن تكون مبدعة: ولن تكون إدارة الجامعة مبدعة إلا إذا اجتمعت إبداعاتها مع إبداعات العاملين، مع وجود هياكل تنظيمية مبدعة يراسها فريق مبدع، فالإنجازات العظيمة هي نتاج التحرر من الرتابة في التفكير والعمل، والاستعمال الجيد للتكنولوجيا والإنترنت التي ستكون العامل الحاسم في الجامعات في المستقبل.
- أن تكون تنافسية: ففي ضوء أدائها البحثي والتدريس وإعداد العلماء، تكون الميزة التنافسية على المستوى الوطني والعالمي.

أن تتجه نحو الجودة: وتشتمل الجودة على جميع جوانب العمل في الجامعة من تشريعات وبرامج علمية وبحثية وهياكل تنظيمية وأساليب تقويم الأداء الفني والإداري والأكاديمي .

ثالثا : المقصود بتميز البحث العلمي ودور إدارة المعرفة في تحقيقه .

مفهوم البحث العلمي:

لقد وردت عدة تعريفات للبحث العلمي تدور معظمها حول كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة ، وذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات " [بدر : 1982 : 20]

وهناك تعريفات تشير بأن البحث العلمي عبارة عن استخدام الطرق والأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة والإسهام في نمو المعرفة الإنسانية ." [زيدان وشعث :ص17]

تميز البحث العلمي :

هو" تميز الأداء البحثي من خلال جودة مدخلات منظومة البحث العلمي، وتفاعلها على النحو الذي يفضي إلى إنتاج معرفي وعوائد تسهم في ترقية المعرفة الإنسانية ،ومواجهة المشكلات التنموية في المجتمع." [عبدالناصر:2009 :122]

ومن وجهة نظر البحث فان التميز البحثي هو أن مستوى جودة البحث العلمي تفوق توقعات المستفيدين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة البحثية لهم كما ان المعايير الأكاديمية متوافقة مع رسالة المؤسسة البحثية وقد تم تحديدها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها على المستوى العالمي .

عوامل التميز البحثي:

يعتمد التميز البحثي على عدة عوامل هامة تتلخص في التطوير واكتساب الخبرة وفي كيفية الاطلاع المستمر على التطورات العلمية، واستيعاب أكبر قدر من المعلومات العلمية المتخصصة وربطها منظوميا مع خبرة التدريب العملي المكثف، واجمالا يحدد حسن عوامل التميز البحثي في:

1- التميز في تدريس مقررات الدراسات العليا.

2- نشر البحوث العلمية والتربوية.

3- تأليف كتب علمية وغيرها.

4- المشاركة الفعلية في المؤتمرات.

5- خدمة المجتمع.

معايير تفعيل التميز البحثي:

تتعدد معايير تفعيل التميز البحثي في الجامعات نذكر منها ما يلي:

- تفعيل البحث العلمي على النطاق المجتمعي والمؤسسي داخل مؤسسات البحث بالجامعات ومراكز البحوث.

- إتباع منهجيات وأساليب بحثية متقدمة لتنفيذ مشروعات البحوث.

-التنمية المهنية للكوادر البحثية.

- توفير مقومات البنية التحتية لمنظومات البحث من تمويل وتجهيزات ومكتبات.

- تعزيز استقلالية الجامعات لتحقيق حرية إجراءات البحوث العلمية.

- تعزيز فرص البحوث ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وربطها البحوث بالقطاعات الإنتاجية والخدمية.

- اعتماد نظم لمكافأة التميز البحثي على مستوى الجامعات.

- تشجيع القطاع الخاص والوحدات الإنتاجية على تخصيص نسبة محددة للإنفاق على أنشطة البحث والتطوير.

- إتقان استخدام مناهج البحث العلمي وتقنياته وآلياته.

- التزود بأحدث المعرفة التي تتعلق بتخصصات الباحثين.

- وجود مراكز للبحث لإنتاج البحوث المتميزة، والاستفادة منها في خدمة الجامعة وقطاعات الإنتاج والخدمات .

معوقات تنفيذ إدارة المعرفة:

إن تنفيذ مبادرات إدارة المعرفة لا يعني وجوب نجاح هذه المبادرات ففي أحيان كثيرة يكون هناك فشل في تطبيق نظام إدارة المعرفة، وتشير الادبيات أن العوائق التي تعترض تنفيذ إدارة المعرفة بشكل فعال تتمثل فيما يلي:

1- قد يعمل منفذو نظام إدارة المعرفة في عزلة عن الإدارة العليا للمنظمة، وهذا يؤدي إلى بناء وتطوير قدرات وإمكانات تتلاءم مع معتقداتهم الشخصية وقناعاتهم بالأنشطة والممارسات التشغيلية والوظيفية الأفضل، وليست تلك التي تفضلها المنظمة وهذا الأمر يؤدي إلى بناء وتطوير قدرات لن تستخدم بصورتها الكاملة وستؤدي إلى ممارسات معينة لا تكون هي الممارسات المفضلة وفقا لنظام المعرفة الذي جرى بناؤه وهنا تبرز ضرورة وأهمية التنسيق مع الإدارة العليا عند بناء وتطوير نظام إدارة المعرفة للمنظمة.

2- قد يجري ترويج نظام إدارة المعرفة بصورة غير واقعية، وبقدرات وإمكانات غير واقعية وهذا قد ينعكس في صورة فشل وإحباطات متكررة.

3- ان في كثير من الأحيان لا يجري التركيز على الفرص السوقية وعلى حاجات الأعمال بل يكون التركيز على تقديم إدارة المعرفة على أنها تمتلك قدرات وإمكانات عامة تكشف قيمة تنافسية غير واضحة وغير محددة، إن هذا التركيز يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية محدودة أقل من المتوقع.

4- إن الكثير من جهود إدارة المعرفة تخفق وتفشل بعد تقديمها بسبب عدم تخصيص الموارد البشرية والمادية الكافية لنجاحها.

5- إن تطبيق مدخل إدارة المعرفة يتطلب فهماً كاملاً وكافياً للأمد الطويل قبل جهود التطبيق، وعدم مراعاة هذا الأمر ينعكس سلبياً في النتائج الجوهرية للمنظمة.

رابعا : خبرات الجامعات بالدول الأخرى في إدارة المعرفة .

اهتمت الدول المتقدمة بما يُعرف بمراكز التميز التي تنتشر في هذه الدول، وكذلك اتجهت بعض الدول العربية مؤخراً إلى الاهتمام بإنشاء هذه المراكز بجامعاتها حيث يبلغ عدد المراكز البحثية في مصر (14) مركزاً بحثياً حكومياً متخصصًا، و (219) مركزاً للبحوث والدراسات تابعة للوزارات، و (114) مركزاً في الجامعات حيث تعتبر مصر أكبر الدول العربية التي تشتمل على مراكز بحثية ، وفي تونس (33) مركز بحث تشمل (139) مختبراً و (643) وحدةً بحثيةً فرعية، وتعتبر مراكز التميز وحدات جامعية علمية غير نمطية تتسم بإنجازات بحثية نوعية ملموسة تحقق للجامعة الريادة والمكانة الرفيعة، وتصب خدماتها على المجتمع من أجل تنميته واللحاق بركب التطور العلمي واختزال الفجوة البحثية والعلمية مع الدول المتقدمة، وتحقيق التميز في مخرجات البحث العلمي من أجل تحقيق مكانة رفيعة للجامعات ويقصد بمراكز التميز البحثي هذا النظام الذى نظام يشتمل على أهداف عامة وشائعة للبنية الاجتماعية لمعالجة الأساليب الروتينية المتبعة في البحث العلمي ، كما يُنظر لها على أنها وحدات بحثية قائمة على استخدام الخبرات العلمية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمستقبلية داخل المجتمع الآنية بتميز بحثي قائم على الابتكار والتفوق العلمي ولان الجامعات هي بيوت الخبرة حيث تقوم بمشروعات بحثية لصالح قطاعات المجتمع المختلفة، فعلى سبيل المثال الهاتف المحمول نوكيا هو في الأساس مشروع لجامعة فنلندية، وكذلك بعض الجامعات مثل جامعة هارفارد التي تقوم بتنفيذ أبحاث للبحرية الأمريكية، وفيما يلي نستعرض بعض تجارب جامعات بعض الدول في تطبيق ادارة المعرفة :

- مركز إدارة المعرفة بجامعة ابرتاي

يعتبر إنشاء مركز لإدارة المعرفة بواحدة من الجامعات الاسكتلندية إحدى الآليات الهامة لتطبيق إدارة المعرفة، ويتصل بالحرم الجامعي ككل من خلال شبكات اتصال واسعة، ويتصل بالمجمع البحثي الدولي عن طريق الإنترنت، ويقيم شراكة مع العديد من المراكز والمؤسسات الأخرى. وتتمثل أهداف المركز بالنسبة لإدارة المعرفة فيما يلي :

- توفير أطر لفهم إدارة المعرفة من وجهات نظر مختلفة
- استعمال طرق وأطر مناسبة من أجل فعالية المعرفة التنظيمية.
- وصف وقياس كثافة المعرفة للعمليات التنظيمية.
- فهم إمكانية استخدام التكنولوجيا لإدارة المعرفة.
- تطوير استراتيجيات لإدارة المعرفة والتعلم التنظيمي.

- إدارة وتنفيذ حلول مرتبطة بإدارة المعرفة بالنسبة لمشكلات الأعمال

وتتمركز مجالات عمل هذا المركز في الاتي :

- القيام بتبادل المعلومات مع الحكومة، والمراكز العلمية، وإجراء الأبحاث، والتدريب.

- إيجاد دخل من أنشطة المركز من مصادر عامة وخاصة.

- إدارة أبحاث نظرية وتطبيقية في لقضايا المرتبطة بإدارة المعرفة، مع التركيز على المشروعات المشتركة مع القطاعات المختلفة.

- تصميم برامج تدريب إبداعية وتطوير الأدوات والمواد التدريسية في مجال إدارة المعرفة، بالإضافة إلى مجموعة من التسهيلات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والمهارات الفنية والمهارات الإدارية.

- نشر المعلومات عن إدارة المعرفة من خلال ورش العمل، "والسيمنارات"، وخدمات الرسائل الإخبارية، وببلوجرافيات البحث والمقالات.

- توفير قناة فعالة للتفاعل، والبحث التعاوني بين الكليات والمؤسسات المختلفة.

- تقديم الخدمات الاستشارية عن إدارة التكنولوجيا للوكالات الحكومية وقطاع الأعمال للارتقاء بالصناعات عالية التكنولوجيا، والمشاركة في برامج البحث المرتبطة بالتكنولوجيا.

- تقوم بتسهيل تقديم تكنولوجيا جديدة وأساليب إبداعية داخل الكليات، وتجويد وتدعيم التدريس". [نهلة : 5:2005]

- تجربة الجامعات اليابانية.

يعتبر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في اليابان من الأمور الأساسية لتطوير تبادل المعلومات، وتقديم الدعم للجان البحث المشتركة، والسماح لهذه المؤسسات بتمويل إبداعات واختراعات الجامعات. ففي عام 1997 م أنشئت لجنة تسمى (Working Group) برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا مؤلفة من (51) عضواً يمثلون الجامعة والمؤسسات الإنتاجية في اليابان، وتسعى هذه اللجنة لدراسة القضايا المشتركة وتفعيل الآليات لزيادة هذا التعاون.

ويوجد في اليابان ثلاثة أنواع من التعاون في المجالات البحثية وهي:

-بحوث مشتركة بين الجامعة والقطاع الخاص، حيث يقدم القطاع الخاص التمويل المالي المطلوب.

-بحوث مدفوعة الأجر، حيث تقوم الجامعة بإجراء البحوث اعتماداً على باحثيها وخبراتهم وذلك لمصلحة القطاع الإنتاجي وبتمويل منه.

-المنح والهبات، حيث تقوم الجامعات بإجراء البحوث بتمويل من الهبات والمنح التي تقدمها المؤسسات الإنتاجية، وتقوم الحكومة بإعفاء هذه المؤسسات من الضريبة بشكل كلي أو جزئي (عادل:2008 :116)

- الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود.

"تسعى الجامعة إلى تحقيق التحول إلى اقتصاد المعرفة، فأسست الجامعة وكالة أطلقت عليه وكالة الجامعة للتبادل المعرفي والتقنية، وجاءت فكرة الوكالة للقيام بمهمة التبادل المعرفي ونقل التقنية لتحقيق الرؤية الجديدة للجامعة في إسهاماتها نحو بناء مجتمع المعرفة. وتتمثل رؤيتها في الريادة في بناء ثقافة المعرفة من أجل تنمية مستدامة وتوطين التقنية، كما تتمثل رسالتها في التكامل مع وحدات الجامعة المختلفة من أجل الارتقاء بالجامعة إلى مصاف الجامعات المميزة إقليمياً وعالمياً، وتفعيل ثقافة المعرفة في المجتمع عن طريق إطلاق برامج تطويرية تستجيب لمستجدات العصر، والتعاون محلياً وعالمياً مع المؤسسات المعرفية والخبراء، ونقل التقنية من الجامعة والمجتمع بعد توطينها داخل الجامعة.

أما البرامج التطويرية فقد قسمت إلى ثلاث مجموعات حسب الأهداف العامة للتطوير وذلك كما يلي:

- الهدف الأول: التميز المعرفي: ويضم برنامج معهد الملك عبد الله لتقنية النانو، وبرنامج الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري، وبرنامج مراكز التميز البحثي، وبرنامج مجتمع المعرفة، وغيرها من البرامج الأخرى.
- الهدف الثاني: الريادة العالمية: ويضم برنامج الأمير سلطان بن عبد العزيز العالمي للمنح البحثية المتميزة، وبرنامج استقطاب الأساتذة والباحثين المتميزين، وبرنامج استقطاب علماء نوبل في جامعة الملك سعود، وغيرها من البرامج الأخرى.
- الهدف الثالث: الشراكة المجتمعية: ويضم برنامج كراسي البحث، وبرنامج رواق الرياض للمعرفة، وبرنامج الخريجين وغيرها من البرامج الأخرى ويعد برنامج كراسي البحث من أهم هذه البرامج التطويرية والتي تهدف إلى أن تكون الجامعة مراكز متميزة في البحث العلمي، وتتمثل رؤيتها في استكمال منظومة البحث العلمي وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية الهامة والارتقاء بها إلى مصاف المنظومات العالمية على نحو تسهم فيه في إرساء مجتمع المعرفة ". [المنيع:2001: 82]

- قرية المعرفة في مدينة الانترنت دبي :

اقرت حكومة الامارات استراتيجية وطنية خاصة للتربية والتعليم تدعى "التربية 2020" من خلال شراكات مع مجموعة كبيرة من الشركات العالمية لتامين وتدريب الطلاب والاساتذة وتزويدهم بالمعارف العلمية وفي عام (2003) جرى تأسيس المنظمة التعليمة

المتخصصة وقرية المعرفة في مدينة الانترنت دبي لاستقبال كبريات الجامعات العالمية كما تم تدشين المدينة النموذجية في ابوظبي معهد العلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع معهد ماتشوستس للتكنولوجيا الذي بدأ في(2009م)

لاستقبال الطلاب .

- مركز التميز في التدريس والتعلم بجامعة ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية :

أنشئ هذا المركز بهدف دعم وتشجيع المنح الدراسية للمعلمين من خلال التعاون بين مكتب الشئون الاجتماعية والجامعة ، وبدأ العمل به في 1994 ، وتتنوع أنشطة المركز، ويمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

- إقامة علاقات تعاونية مع المراكز المماثلة في جميع أنحاء البلاد .
- إقامة مؤتمرات دورية عن التميز في التعليم والتعلم .
- إقامة ورش عمل طوال العام .
- تقديم دراسات جديدة .
- تقديم مكتبة جيدة كمصدر جيد للمعرفة .
- مساعدة أعضاء هيئة التدريس على نحو فعال على دمج التكنولوجيا في التعليم .
- المساعدة في تطوير التعليم .
- تقديم بعض المنح التعليمية .

ومن خلال استعراضنا لتجارب بعض الدول العربية والغربية نري تعدد أنماط مراكز التميز، واختلاف أهداف تلك المراكز من دولة لأخرى حسب مجالها وتخصصها ومكان نشأتها، ولكنها تشترك في مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

- تحقيق الريادة في مجال التخصص.
- المساهمة في تطوير الإمكانيات البحثية.
- مساعدة المؤسسات التي تحتاج لخبرة وإمكانيات المراكز البحثية .
- ايجاد بيئة مناسبة لمساعدة الباحثين في المجال البحثي .
- دعم الشراكة بين المراكز البحثية وبين قطاعات المجتمع .

نتائج البحث :

في ضوء ما جاء به البحث من عرض نظري للأدبيات في مفهوم إدارة المعرفة وبعض النماذج للمراكز البحثية في بعض الدول ، ومدى اهتمام هذه الدول بإدارة المعرفة ودورها في تطوير التعليم الجامعي ومدخل لمواكبة التغيرات والتنافسية واعتمادها كأسلوب عمل للوصل بالبحث العلمي إلى درجة تتسم بالتميز ، يمكننا أن نبلور مجموعة من النتائج التي يكمن ان تبرز اهمية تطبيق ادارة المعرفة بالجامعات الليبية و أهمها :

- اهمية تحول التعليم العالي والجامعات الى ادارة المعرفة كمدخل للتطوير .
- ضرورة اقتناع الإدارة العليا وإدراكها لأهمية تبني نظام إدارة المعرفة، من أجل الحصول على دعمها ومساندتها .
- يعتبر استخدام التكنولوجيا الحديثة من أهم المتطلبات الأساسية لتطبيق إدارة المعرفة .
- تمثل إدارة المعرفة حقلاً علمياً حديثاً ولاسيما جانبه التطبيقي يعمل على توفير التميز والتفوق والريادة والإبداع .
- يعد تدريب العاملين بالجامعة والارتقاء بقدراتهم من المتطلبات الأساسية لتحقيق الفعالية من نظام إدارة المعرفة .
- توجه كثير من لجامعات نحو استخدام إدارة المعرفة في التميز البحثي لإخراجه من تقليديته وجموده .
- عمل الجامعات على توفير مستلزمات ومتطلبات تطبيق إدارة المعرفة في التدريس الجامعي وفي غيره من المجالات .
- اهتمام الجامعات بتوفير البنية التحتية التكنولوجية المناسبة والاهتمام بتطويرها وتفعيل استخدامها باستمرار
- التخطيط السليم والتحسين المستمر والمتواصل للعملية التعليمية هي من أهم مقومات نجاح تطبيق هذا المفهوم .

التوصيات :

على ضوء هذه النتائج يمكننا طرح مجموعة من التوصيات، التي يمكن أن تفيد القائمين على التعليم الجامعي والباحثين في هذا المجال منها:

- ضرورة اختيار القيادات الجامعية الكفؤة وفقاً للمعايير العلمية والمهنية، لأن تطبيق مفهوم إدارة المعرفة يعد أسلوباً حديثاً وجديداً بالنسبة للقيادات في الإدارات الجامعية الليبية .
- الحاجة تبدو ملحة وضرورية لتطبيق هذا المفهوم، الأمر الذي يعكس الحاجة إلى الابتعاد عن الأساليب الإدارية التقليدية والروتينية
- وضع جائزة للجامعة المتميزة بتطبيقها لمفهوم ادارة المعرفة والتي تمتاز بجودة الأداء والنتائج، والمخرجات فيها .

- ضرورة التوسع في دراسة مفهوم إدارة المعرفة في الجامعات؛ لأهميته في دعم قدرة الجامعات على التميز والإبداع والاستمرار في عصر الثورة المعلوماتية .

- أن تكون إدارة المعرفة هدفاً استراتيجياً للجامعة، وذلك يحقق الالتزام بها من قبل الإدارة العليا وجميع العاملين بالمؤسسة .

- ضرورة د راسة المعيقات التي تؤثر في عملية نشر المعرفة وتبادلها وتخزينها وتهذيبيا في الجامعات لمعرفة هذه المعيقات ووضع الحلول المناسبة لها .

- الاهتمام بالمهارات البحثية والعمل على صقلها بالتدريب والتعليم المستمر والاستثمار في البحث والتطوير من خلال التركيز على نتائج البحوث والدراسات .

- تخصيص جوائز على براءات الاختراع والابتكار من اجل خلق بيئة جاذبة تحفز على الابداع .

- فتح الشراكة بين الجامعات الليبية فيما يخص مجال البحث العلمي والتوجه السريع نحو الاهتمام بإدارة المعرفة حتى يتم بناء المزايا التنافسية.

- يمكن اقتراح إنشاء وظيفة خاصة بإدارة المعرفة داخل الجامعات، تعنى بعمليات إدارة المعرفة وتدريب العاملين في الجامعات وتطوير معارفهم وقدراتهم باستمرار ، بهدف الحصول على عاملين أكفاء شأنها شأن الموارد المالية والمادية الأخرى.

Abstract: Knowledge has become a driving force for the economy and social progress, and the effective weapon of any institution if managed well. Hence, the importance of knowledge management, which is based on organizing the institutions' expertise, skills and knowledge, to help them achieve their goals, Innovation The mission of universities in the present era is no longer limited to traditional objectives. The message extended to all aspects of scientific, technical and technological life. This made the most important duties of modern universities to interact with the society to discuss its needs and requirements, High rankings in innovation and technological and technological progress And this is only by activating the scientific research movement, and opening channels of cooperation and coordination and communication between universities and different sectors of development. In this sense, this research aims at clarifying the concept of knowledge management and its objectives in universities And the knowledge of the role of knowledge management in achieving excellence in scientific research, and monitoring the experiences of some universities in other countries in the field of knowledge management. The results of the research revealed the challenges facing Libyan universities in the application of knowledge management linked to financial aspects Technical and organizational The research recommended a set of recommendations through which knowledge management in Libyan universities can be applied to achieve excellence in scientific research.

المراجع

اولا الكتب :-

1. بدر، أحمد، (1982)، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الطبعة السادسة، وكالة المطبوعات، الكويت، .

2. سعود أبو خضير، إيمان، (2009) **تطبيقات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي: أفكار و مؤسسات**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي معهد الإدارة العامة بالرياض.

3. البار ،حسن بن عبد القادر حسن، العطاس، صالح، أميرة، (2006) **منظومة التميز البحثي دعامة من دعامات التنمية الوطنية المستدامة**، المؤتمر العربي السادس: المدخل المنظومي في التدريس والتعلم ،مجلد2.

4. بشير، رضوات احمد، **ادارة الجامعات الليبية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة** ، دت ن.

5. اليحيوي، صبرية بنت مسلم، (2011)، **إدارة المعرفة الإدارية ودورها في فاعلية العمل الإداري في الجامعات بالمملكة العربية السعودية**، المجلة التربوية، مجلد 25 ، العدد 99 .

6. ابراهيم، صلاح الدين محمد حسيني، (2011)، **تصور استراتيجي مقترح لإنشاء مراكز للتميز البحثي بالجامعات المصرية**، الثقافة والتنمية، السنة12، العدد 199.

7. معايعه ،عادل سالم موسى، (2008)، **إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي: تجارب عالمية**، دراسات المعلومات، العدد 3.

8. توني، عاصم عبد القادر نصر، (2011)، **إنشاء مركز للتميز البحثي للتعليم العالي الجامعي : تصور مقترح"، المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس الدولي الثالث: تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة**، مجلد 1.

9. فخرو، عبد الناصر عبد الرحيم ، (2009)، **معايير تميز الأداء البحثي في الجامعات العربية "دراسة تحليلية"**، دراسات في التعليم الجامعي، العدد 20.

10. صالح، عبدالقادر أمحمد، (**2013**)، **دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية** .

11. الطاهر، علاء، (2010)، **إدارة المعلومات والمعرفة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12. العلي عبد الستار وآخرون، (2006)، **المدخل إلى المعرفة**، دار المسيرة، عمان.

13. حلاق، محمد أحمد، (2012)، **معوقات إدارة المعرفة في كلية التربية بجامعة دمشق**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، مجلد 10،العدد 45.

14. الودعان، محمد، (2012)، **تجربة الملك سعود في تقييم كراسي البحث**، ندوة كراسي البحث في المملكة العربية السعودية: التجربة المحلية في ضوء الخبرات الدولية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

15. حرب، محمد خميس، **تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي**، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

16. المنيع، محمد عبد الله، 02011)، **إدارة المعرفة وعلاقتها بتطوير الخطط والبرامج التعليمية في الجامعات السعودية: نموذج مقترح**، المجلة السعودية للتعليم العالي وزارة التعليم العالي، العدد 6 .

17. زيدان، محمد مصطفى، شعث، صالح مضيوف، **مناهج البحث في علم النفس والتربية** ، دار المجمع العلمي ، جدة .

18. هاشم، نهلة عبد القادر، (2005)، **إدارة المعرفة مدخل للإبداع التنظيمي في الجامعات المصرية**، مستقبل التربية العربية، مجلد 11 ، العدد 38.

19. الصاوي، ياسر، (2007)، **إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات**، الكويت ، الجامعة العربية المفتوحة ، القاهرة ، دار السحاب للنشر والتوزيع .

ثانيا رسائل الماجستير:-

1. عبد الله، زكيه بنت ممدوح قاري، (2006)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية.

2. الزطمة، نضال محمد، (2011)، **إدارة المعرفة و أثرها على تميز الأداء**، مذكرة مقدمة رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ثالثا التقارير والنشرات :-

1.**تقرير الزيارة الاستطلاعية على الجامعات الليبية الحكومية**، (2013)، منشورات المركز الوطني، لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

رابعا المراجع الاجنبية :

-Grossman, M.(2007),” **The Emerging Academic Discipline of Knowledge Management”**, Journal of Information Systems Education, Vol.18, No.1,P.P.31-38.